

اقتصاد

تقدر قيمتها بملياري ل.س

مشروع قانون لجدولة قروض الري الحديث وإعفاؤها من غرامات وتأخر

عبد الهادي شباط

تعمل وزارة الزراعة والمصرف الزراعي على مشروع خاص بجدولة قروض التحول للري الحديث وإعفاء المستفيدين من هذه القروض من فوائد وغرامات التأخير والفوائد العقديّة. حصلت «الوطن» عن نسخة من مسودة المشروع وعلى أرقام ومؤشرات حول عدد المستفيدين منه، تفيد أن إجمالي المبالغ المالية التي تطولها إعفاءات هذا المشروع تصل لحدود ١.٤ مليار ليرة سورية، حيث حصل على قروض الري الحديث أكثر من ٦ آلاف مقترض، وبلغت قيمة التمويلات الإجمالية الممنوحة لقروض الري الحديث نحو ٢ مليار ليرة، منها ١.٤ مليار ليرة منحت قبل العام ٢٠١٠، على حين لم تتجاوز قيم التسديدات الإجمالية من هذه القروض ٦٠٧ ملايين ليرة. ومن أبرز النقاط الواردة في نص مسودة المشروع أن تعفى القروض المستحقة الأداء الممنوحة من صندوق

تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث عن طريق المصرف الزراعي التعاوني من كافة الفوائد العقديّة وفوائد وإعفاء المترتبة عليها، واعتبار الفوائد العقديّة وفوائد وغرامات التأجيل مسددة قبل تاريخ صدور هذا القانون من إيرادات الصندوق ولا يجوز المطالبة بها. ويشترط للاستفادة من أحكام مشروع القانون قيام المقترض بتسديد دفعة حسن نية بنسبة ٥ بالمئة من رصيد رأس المال الخاضع للجدولة خلال مدة محددة، وتجدر أرصدة رأس مال القروض المشمولة بأحكام هذا القانون بعد استبعاد كل الفوائد العقديّة وفوائد وغرامات التأخير المترتبة عليها بتاريخ صدوره مدة عشر سنوات على أقساط سنوية متساوية وتواريخ استحقاق. وتخضع أرصدة رأس مال القروض المجدولة بموجب هذا القانون لفائدة عقديّة بسيطة، بمعدل ٤ بالمئة سنوياً، وصحيح ٦ بالمئة في حال التأخر عن السداد.

ويغدد المقترض المشمول بأحكام هذا القانون حقه في الاستفادة من الإعفاء والجدولة المنصوص عليها في مشروع هذا القانون إذا تخلف عن سداد أحد

أقساط الدين جزءاً أو كلاً إلى ما بعد استحقاق القسط التالي، من دون إهمال قاتوني، ويطلب المقترض بسداد كامل المبالغ المعفاة بتاريخ الجدولة، ويتبع



المصرف طريق التنفيذ الإجباري على أموال المقترض وفق نظام التحصيل وأعمال الجباية المعمول بها لديه. وتستمر القروض المجدولة بالضمانات

السابقة ذاتها، ويبقى المديونون جميعهم أصلاء وكفلاء وورثة الأصلاء الذين ألت إليهم الملكية ملتزمين بسداد الدين حتى الوفاء التام. ويأتي الكشف عن هذا المشروع بعد اجتماع اللجنة العليا لمشروع التحول إلى الري الحديث مؤخراً، وكان من أهم قراراتها الموافقة على إعادة إطلاق العمل بمنح قروض التحول إلى الري الحديث للفلاحين التي تحقق أراضيهم شروط منح القرض، وذلك من ضمن الرصيد الموجود لدى صندوق التحول للري الحديث حالياً والبالغ (٢) مليار ليرة، والموافقة على تعديل نسب دعم الشبكات الممولة نقداً، وللشبكات للشبكات الممولة نقداً بنسبة دعم ٦٠ بالمئة من قيمة الشبكة تقدم من الصندوق، على أن يسد المستفيد ٤٠ بالمئة من قيمة الشبكة من قبله، وذلك من ضمن مبلغ (٢٠) مليار ليرة سورية المخصص لدعم القطاع الصناعي الخاص في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩.

«المالية» تتوقع إقبالاً واسعاً من أصحاب «المقاهي» لعقد اتفاقيات «الإفناق الاستهلاكي»

الوطن

اعتبر وزير المالية مأمون حمدان في تعميم له إلى مديريات المال في المحافظات أن صالات الشاي خاصة لأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠١٧- الخاص باتفاقيات رسم الإفناق لاستهلاكي- باعتبارها من منشآت الإعلام وفق تصنيف وزارة السياحة وتعقد معها اتفاقيات وفقاً لهذا المرسوم.

وبين التعميم الصادر ٢٠ الشهر الجاري أنه بناء على اجتماع بين ممثلي وزارة المالية وممثلي وزارة السياحة مع بداية الشهر ودراسة مدى خضوع صالات الشاي لأحكام المرسوم التشريعي لعام ٢٠١٧ الخاص بالاتفاقيات التي تتم بين منشآت الإعلام وبين وزارة المالية تم بوجبه اعتماد وجهة نظر وزارة السياحة والتصنيف والتي اعتبرت صالات الشاي من ضمن منشآت الإعلام التي يمكن عقد اتفاقيات ضريبية معها وفق المرسوم ١٩.

وفي تصريح لـ«الوطن» لأحد المديريين في المالية بين أن هذا القرار يسهم في زيادة عدد المنشآت القابلة لعقد اتفاقيات مع الدوائر المالية، متوقعاً أن يكون هناك إقبال واسع من قبل أصحاب صالات الشاي وفق تقديرات أولية، حيث هناك رغبة لدى الكثير من أصحاب هذه المنشآت بعقد اتفاقيات مشابهة لما هو معمول به مع منشآت الإعلام السياحية، لما تحققة مثل هذه الاتفاقيات من منفعة متبادلة للمالية وللمنشآت، إذ توفر على المالية الكثير من

الجهد والعمالة لمتابعة هذه المنشآت وتحصيل رسم الإفناق الاستهلاكي منها، الأمر الذي يسمح بالتفرغ لمهام أخرى في المالية، كما أنه يلغي حضور العامل الشخصي في تقدير الرسم، وأن المالية تتجه للتوسع أكثر في هذه الاتفاقيات بحيث تشمل كل منشآت الإعلام المؤهلة سياحياً في حال رغبت بذلك.

ولفت إلى أن هناك حالة تعاون وتنسيق بين المالية والسياحة في هذا الإطار، وأن المالية قدمت الكثير من المعلومات حول منشآت سياحية مستوفية



شروط التأهيل السياحية لكنها لم تبادر لتصنيف نفسها لدى السياحة تهرباً من التكاليف المالية. وكانت مالية دمشق حققت خلال العام الجاري توسعاً واضحاً في تطبيق هذه الاتفاقيات مع منشآت الإعلام المؤهلة سياحياً والمنصفة من نجمتين وما فوق وفق المرسوم ١٩ لعام ٢٠١٧ لتشمل أكثر من ٧٠٪ من إجمالي هذه المنشآت بدمشق، حيث تجاوز عدد الاتفاقيات خلال الربع الأول من العام الجاري ٣٢٥ منشأة وهو يمثل رقماً متصاعداً في هذا الإطار ويقدم مؤشراً على نجاح هذه الاتفاقيات.

خربوطي لـ«الوطن»: وجهنا بتخصيص الدفعة الأولى لريف حلب الشرقي المحرّر «الكهرباء» تتعاقد لاستيراد محولات لتأهيل شبكات المناطق المتضررة

قصي أحمد المحمد

كشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطي عن توقيع عقد جديد لاستيراد عدد من المحولات لاستكمال تأهيل المنظومة الكهربائية في المناطق المحررة، مبيّناً أنه بالتزامن مع الإعلان عن الانتهاء من ربط بخط التوتر العالي ٢٢٠ كيلو فولت، تم توجيه المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء بتخصيص أو دفعة من المحولات التي ستصل إلى سورية من العقد المذكور، إلى ريف حلب الشرقي، ليصار البدء بإعادة تأهيل الشبكات فيها كاملة من أسراس وأعمدة... وغيرها.

وأشار خربوطي إلى أنّ الريف الشرقي المحرر من محافظة حلب خصص له نحو ٤٦ مليار ليرة لإعادة تأهيل المنظومة الكهربائية فيه، مشيراً إلى أنه يحتاج إلى ٥٠٠ محولة، مؤكداً أن موضوع ربط السدود تم الانتهاء

منه وتم إنجاز خط التوتر العالي، ويتم حالياً متابعة التفاصيل الأخرى والاستكمال عملية الربط، ليصار الإعلان عنها بشكل رسمي قريباً. وفي سياق آخر، أشار وزير الكهرباء إلى أهمية عودة محطة توليد كهرباء الزارة بريف حماة إلى العمل كونها تقع في المنطقة الوسطى في سورية، وتشكل عقد ربط في المنظومة الكهربائية بين الشمال والساحل والجنوب والوسط، موضحاً أنّ الكهرباء المنتجة من المحطة تُضخ إلى المنظومة الكهربائية السورية حيث تشكل رافداً أساسياً للمنظومة الكهربائية السورية.

وأوضح خربوطي أنّ محطة توليد الزارة تعد محطة نوعية واستراتيجية لكنها تقوم على مجموعات توليد منها يعمل على مادة الفول والآخرى تعمل على مادة الغاز الطبيعي، لافتاً إلى أنّ الاستطاعة الإجمالية للمحطة تبلغ ٦٠٠ كيلو واط.

وكان وزير الكهرباء قد أعلن خلال زيارته الأخيرة للمحطة عودتها للعمل وربطها بالشبكة العامة بعد عمل متواصل، لافتاً إلى أنّ المحطة تعرضت لأضرار جسيمة في مبررات المحولة الثانية ١٥ / ٢٣٠ كيلو فولت وأضرار في جدار المحولة ما تسبب في تهريب الزيت وتوقفها عن العمل، إضافة لأضرار في برج التبريد للعنفقة الثانية واحترق كابلات التحكم التي تصل برج التبريد والمحولة الرافعة بغرفة التحكم، مؤكداً أنّ عمال الكهرباء سيقون رديفاً للجيش حيث تشكل رافداً أساسياً للمنظومة الكهربائية السورية.

وتعرضت محطة توليد الزارة لأضرار جراء شظايا الاعتداء الإرهابي يوم الأربعاء ٢٢ أيار بطائرة مسيرة كان هدفها إلحاق الضرر والأذى بالمحطة وإخراجها من الخدمة، وكان قد تم إصلاح المحولة بإيد وخبرات وطنية وبوقت قياسي.

١٧ مقترحاً للبدء بالتأمين الزراعي

محمد: لا تأمين زراعيّاً في سورية حتى تاريخه ولا خطوات جدية في هذا الإطار

الوطن

وسط أخبار متفائلة عن موسم القمح هذا العام، وغيره من المواسم، وترافقها بمخاوف انتشار غير مسبق للحرائق، سلط مركز دمشق والأبحاث الضرر على موضوع التأمين الزراعي في سورية بشهره دراسة للباحث في التأمين الدكتور رافع محمد بعنوان «التأمين الزراعي في سورية: فرص ضائعة وخسائر متتالية». استهل الباحث دراسته بالإشارة إلى أن الحديث عن التأمين الزراعي في سورية يعود ويتجدد كلما حلت كارثة طبيعية مسببة أضراراً بالغة في أحد المحاصيل الزراعيّة، حينئذ يتعقد أن التأمين الزراعي بات قاب قوسين أو أدنى من التطبيق، حيث يلقي اهتماماً واسعاً من أعلى الجهات الحكومية، وفي ما عدا الأيام التالية للكارثة، فلا حديث يُذكر عن هذا الموضوع، والنتيجة دائماً واحدة: لا تأمين زراعيّاً في سورية حتى تاريخه، ولا خطوات جدية في هذا الإطار».

وأضاف الباحث «يصل الحديث أحياناً عن التأمين الزراعي كمن يريد إعادة اختراع الدوالب، فالتأمين الزراعي ليس بالمنتج المطلوب ابتكاره محلياً، بل إنه نوع من أنواع وثائق التأمين المعروفة والمطبقة في مختلف أنحاء العالم، وإن كانت بلدان المشرق العربي الأحدث عهداً في ذلك، حيث ما يزال ضمن نطاق ضيق ومحدود». وشدد الباحث على أن للتأمين الزراعي دوراً محورياً في تحقيق الأمن الغذائي على أساس إسهامه الفاعل في تحقيق الاستقرار لقطاع الزراعة الذي يمثل أساس وجود الأمن الغذائي، «وهو ما يجعل دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يقل أهمية عن أي قطاع اقتصادي آخر، لا بل يفوق بقية القطاعات لسبب نزاهة أساسياً وهو أن هذا القطاع يستطيع العمل والنمو بأقل قدر من الحاجة إلى المستوردات (ضعف ارتباطه بالخارج عهداً في ذلك، حيث ما يزال ضمن نطاق ضيق ومحدود». وأضاف الباحث «يصل الحديث أحياناً عن التأمين الزراعي كمن يريد إعادة اختراع الدوالب، فالتأمين الزراعي ليس بالمنتج المطلوب ابتكاره محلياً، بل إنه نوع من أنواع وثائق التأمين المعروفة والمطبقة في مختلف أنحاء العالم، وإن كانت بلدان المشرق العربي الأحدث عهداً في ذلك، حيث ما يزال ضمن نطاق ضيق ومحدود».

١٧ مقترحاً

بناءً على ما سبق، طالب الباحث بضرورة الانطلاق



بالتأمين الزراعي من دون مزيد من التأخير الذي يسبب مزيداً من الخسائر، مهما بلغت صعوبات البدء به، وكففته على الدولة، في حال قررت دعمه بإسهامها في الأقساط، إذ لا يوجد مجال لمغارته مع الكلفة السنوية والمكررة للأضرار التي تسببها أي كارثة طبيعية أو مناخية على المحاصيل الزراعية، كما أن الفوائد الجمة التي سيجنيها الاقتصاد والمجتمع والبلد كله، ستجعل من تكاليف التأمين الزراعي استثماراً ناجحاً وبنافعاً موقفاً من الحكومة.

وفي هذا السياق طرح الباحث ١٧ مقترحاً لبدء تفعيل التأمين الزراعي، تضمنت أن تبدأ المؤسسة العامة السورية للتأمين بتسويق وثيقة التأمين الزراعي، بصفتها ذراع الحكومة في قطاع التأمين، دون احتكارها لذلك، والبدء بتأمين محاصيل إستراتيجية كبيرة (القمح، القطن، التبغ...) نظراً لأهميتها، ولامتلاك الحكومة سيطرة جيدة على تسعيرها وتسويقها، وهو ما يجعل من تطبيق التأمين الزراعي أمراً أكثر سهولة وفعالية من النواحي كافة.

إضافة لإمكانية البدء في الوقت ذاته بتأمين البنودورة في

المصالحات البلاستيكية نظراً لسهولة حصرها وتموضعاها المكثف في منطقة جغرافية واحدة، ويطبق الأمر نفسه بالنسبة لحصول البطاطا الربيعية والخريفية، وكذلك البدء بتأمين الثروة الحيوانية، من خلال تأمين الأبقار بسبب توافر إحصائيات جيدة عنها في وزارة الزراعة، والبدء فوراً بحصر أعداد بقية الثروة الحيوانية، تمهيداً لتأمينها بأسرع وقت، وكذلك تأمين الدواجن التي من السهل حصر أعدادها ومراقبتها، وتأمين تربية النحل.

وتضمنت المقترحات التدرج في شمول التأمين للمخاطر (كما في حال المحاصيل) لحين توافر الخبرة الإدارية الكافية لشمول الأخطار والمحاصيل كافة (المقترض في عدة سنوات فقط)، بحيث تبدأ بتغطية مخاطر الجفاف، البرد، الصقيع، الرياح القوية والعواصف، الحريق، التلف نتيجة آفات زراعية، والاعتماد على طريقة مؤشرات الطقس، في حال تأمين الجفاف والصقيع والرياح، بعد التأكد من إمكانية محطات الرصد الجوي، في مراقبة وقياس شدة الظواهر الجوية، وكذلك الانتشار المناسب لهذه المحطات، بحيث تقوم الحكومة بضمان تمويل هذا الانتشار والتقنيات اللازمة لذلك، لأن هذه الطريقة سوف

التاريخية والواقعية لتعديل هذه الأسعار، والاعتماد على البيانات المتوفرة لدى وزارة الزراعة وصندوق الدعم الزراعي وتخفيف الكوارث، وكذلك الأرصاء الجوية.

كما تضمنت المقترحات الاستفادة من وجود شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين (شركة إعادة الوحدة السورية) في عقد اتفاقيات إعادة التأمين الزراعي، إضافة إلى محاولة إجراء إعادة تأمين خارجية تتضمن احتمال تجاوز الخسائر لحد كبير جداً، بهدف تخفيف العبء في هذه الحالة عن الاقتصاد السوري، كما أن وجود إعادة التأمين يمثل رقابة إضافية على عمل جهة التأمين وإدارتها لحفظه التأمين الزراعي، إضافة لتوثيق التأمين الزراعي من مؤسسة وشركات التأمين فقط، كمنهج تأميني بحت، وعدم الاعتماد على جهات وسيطة أخرى في إدارة التأمين الزراعي (عدا الدور المقترح للمصرف الزراعي)، بهدف تركيز المسؤولية وحصرها، وسهولة ضبط المحفظة التأمينية وإدارتها، وعدم فتح باب جديد للفساد.

واقترح الباحث أيضاً إسهام الحكومة بنسبة من أقساط التأمين، يتم احتسابها بما يتناسب مع موارد الخزينة، ومع الإفناق السنوي على صندوق دعم الإنتاج الزراعي وتخفيف الكوارث الطبيعية اللذين يمكن إعادة النظر في مهامهما بعد انطلاق التأمين الزراعي، وتحويل نفقاتهما إلى إسهام للحكومة في التأمين الزراعي، وضرورة إجراء حوار مكثف وواسع مع المزارعين ومربي الحيوانات في مختلف المناطق الريفية، بهدف التعرف عن قرب على المخاطر التي تواجههم، ومدى استعدادهم المادي والنفسي لقبول التأمين الزراعي، وكذلك ضرورة العمل على بناء الثقة لديهم بالتأمين وإدارته.

إضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لضبط الأخطار المعنوية المرافقة للتأمين الزراعي (كما سواء من أنواع التأمين)، واعتماد فرق عمل منتشرة في المناطق كافة توفر تدققاً عكسياً للبيانات والمعلومات اللازمة عن تطبيق التأمين والمؤشرات المرافقة له من تعويضات مسددة، كوارث غير مغطاة، مدى الإقبال على التأمين أو الالتزام به، معرفة الحاجات الإضافية والمطالبة للمزارعين من منتجات التأمين، ويمكن أن تكون فرق العمل بشكل من الأشكال مؤلفة من العاملين في الوحدات الإرشادية الزراعية.

وخيراً، اقترح الباحث العمل في مرحلة لاحقة على إلزامية التأمين على حياة المزارع وصحته والحوادث الشخصية له، لأنه أساس العمل الزراعي.